

جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

## المحور الرابع: محاسبة بدائل الخيارات المحاسبية:

نال موضوع السماح بتعدد بدائل القياس المحاسبي من قبل المعايير المحاسبية اهتمام الفكر المحاسبي، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، لما له من تأثير على دلالة القوائم المالية، كقائمتي الميزانية وحسابات النتائج، وبالتالي التأثير على القرارات التي تعتمد في اتخاذها على المعلومات المحاسبية والمالية المستخرجة من القوائم المالية.

ولذا فقد اهتم الدرس الحالي باستعراض بعض بدائل القياس المحاسبي للعناصر المؤثرة بشكل مباشر على قائمة ميزانية، مثل كيفية حساب الإهلاك للأصول الثابتة، وكيفية تقييم المخزون في نهاية الدورة المالية، بالإضافة لكيفية الاعتراف بالإيراد كمؤثر أساسي على قيمة الإيراد المدرج بقائمة حسابات النتائج.

**1. الهدف من تدريس هذا المحور:** نهدف من خلال تدريس هذا المحور، إلى تمكين الجمهور المستهدف من:

معرفة مدلول بدائل الخيارات المحاسبية؛

تمكين الطلبة من فهم موضوع القياس المحاسبي وكل ما يرتكز عليه هذا القياس؛

معرفة الطرق المتعددة للقياس ومزايا وعيوب كل طريقة مطروحة للقياس؛

معرفة أثر تعدد البدائل القياس المحاسبي على عرض القوائم المالية، ومدى إنعكاس ذلك على المقارنة بين الشركات في الزمان والمكان.

### 2. مفهوم القياس المحاسبي:

عرف القياس المحاسبي بأنه: "تحديد القيم العددية للأشياء أو الأحداث (العمليات اليومية) الخاصة بالشركات، وتحديد هذه القيم العددية بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع".

كما عرف القياس بأنه: "مقارنة الأعداد بالعمليات الماضية والجارية والمستقبلية التي تقوم بها الشركات، بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة".

ويأتي تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) للقياس المحاسبي: "القياس هو عملية تحديد المبالغ النقدية لعناصر القوائم المالية، من أجل الاعتراف بها وتسجيلها في الميزانية أو حسابات النتائج... إلخ، وهذا باختيار أساس معين للقياس".

في تعريف آخر للقياس المحاسبي فهو: "تعبير كمي ونقدي للظواهر، الأحداث، الوقائع المالية والاقتصادية الخاصة بوحدة معينة، وعرضها في صورة نافعة وواضحة".

أما أكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبي، فهو ذلك التعريف الصادر عن جمعية المحاسبين الأمريكية (American Accounting Association : AAA)، كما ورد في نصه: "يتمثل القياس المحاسبي في مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية، وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة".

**3. أسس القياس المحاسبي:** يقوم القياس المحاسبي بوجه عام على أربعة (04) أسس رئيسية، وهي:

1. الخاصية محل القياس؛

2. القياس المناسب للخاصية محل القياس؛

3. وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس؛

4. الشخص القائم بعملية القياس.

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعقدة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

### 1.3. الخاصية محل القياس:

في مجالات القياس المحاسبي، إذا ما اعتبرنا أن النشاط الاقتصادي هو مجال القياس، فإن الخاصية التي ينصب عليها القياس، قد تكون تعدد المداخل النقدية لشيء ما، أو لمنتج معين، هو حدث من الأحداث الاقتصادية للنشاط الاقتصادي، كمبيعاته أو ربحه على سبيل المثال.

كما قد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي (تعدد المداخل)، كأن يكون محل القياس هو الطاقة الإنتاجية للنشاط الاقتصادي مثلا، أو معدل دوران مخزونه السلعي.

### 2.3. مقياس مناسب للخاصية محل القياس:

إذا كانت طاقته الإنتاجية هي الخاصية محل القياس (أي الشيء المراد قياسه)، فالمقياس المستخدم هو مقياس الطاقة الإنتاجية للألة، كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا، أو عدد ساعات العمل المباشر الممكن أن تعملها هذه الألة.

### 3.3. وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:

عندما يكون الهدف من القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة أو لشيء معين، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب للقياس، بل لا بد أيضا من تحديد نوع وحدة القياس، فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محل للقياس، ففي هذه الحالة بالإضافة إلى ضرورة تحديد نوع المقياس المستخدم، وهو مقياس مالي أو نقدي، لا بد أيضا من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، كالدينار أو الدولار...إلخ.

### 4.3. الشخص القائم بعملية القياس:

يعد الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس، لأن نتائجه تختلف باختلاف القائمين بعملية القياس، خصوصا في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية (مثل حالة المستوى الثالث عند تحديد القيمة العادلة). ويؤدي الشخص القائم بالقياس المحاسبي (المحاسب) دورا أساسيا، ليس في تحديد مسار القياس المحاسبي وأساليبه فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

### 4. ركانز عملية القياس المحاسبي: هناك أربعة (04) ركانز للقياس المحاسبي، وهي:

1.4. الشخص القائم بالقياس: الشخص الذي ينفذ عملية القياس المحاسبي وهو المحاسب في العادة أو محافظ الحسابات؛

2.4. النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة القياس: كالنظام المحاسبي المالي (le Système Comptable Financier: SCF) في الجزائر والنظام المحاسبي للمؤسسات (le Système Comptable des Entreprises: SCE) في تونس مثلا، وما يفرضه هذا النظام المحاسبي المطبق في كل بلد من قواعد محاسبية، والتي لا يجب أن يخرج عنها القياس المحاسبي؛

3.4. الأحداث الاقتصادية (المدخلات أو العمليات المرافقة لممارسة النشاط): هي تلك الأحداث التي تخضع للقياس، والمتمثلة في العمليات المختلفة اليومية التي تقوم بها الشركة خلال ممارسة نشاطها اليومي، كالشراء والتسديد، والقبض والبيع...إلخ؛

4.4. القياسات المحاسبية (المخرجات): تتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية، وهي كنتائج لعملية القياس المحاسبي أو مخرجاته، وفي النظام المحاسبي المالي تتمثل في الكشوف المالية الخمسة (05)، (الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق).

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

## 5. مستويات القياس المحاسبي:

1.5. مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة: توجد هناك وحدتان (02) للقياس المحاسبي، وهما:

أ. وحدة القياس النقدي الاسمية والقانونية: التي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لتلك الوحدة الاسمية، وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر، أي "نموذج التكلفة التاريخية".

ب. وحدة قياس القوة الشرائية العامة للنقود: ويعتمد على الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، فهو افتراض تعتمد محاسبته التضخم، أي التكلفة التاريخية المعدلة (المعيار المحاسبي الدولي 29 والذي يطبق في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع).

2.5. مستوى قياس قيمة عناصر الأصول في القوائم المالية: توجد ثلاثة (03) أسس لقياس قيمة الأصول، وهي:

- طريقة التكلفة التاريخية؛

- طريقة سعر الدخول الجاري، أي صافي القيمة البيعية؛

- طريقة القيمة الحالية.

والمقياس المحاسبي هو المقياس الذي له القدرة على تبويب وتصنيف الشيء المراد قياسه، وذلك بإعطائه قيمة عددية تعبر عن عملية القياس المحاسبي وباستعمال قواعد محددة، والمقياس المحاسبي يجب أن يساير الافتراضات الأساسية والمبادئ المحاسبية المطبقة، وهذا يتطلب توفر المعرفة والخبرة والمهارة لدى الممارسين لعمليات القياس.

## 6. معايير القياس المحاسبي:

### 1.6. الصلاحية للغرض المستهدف منها (الملاءمة):

يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المالية مرتبطة ارتباطا من حيث قدرتها الإيضاحية، ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة تخدم أهدافا متعددة من المستهدفين، تتباين احتياجات كل واحد منهم من المعلومات تباينا شديدا، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة، يرغب في تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات.

### 2.6. معيار القابلية للتحقق:

تعد البيانات والمعلومات المالية تعتبر ركيزة أساسية لاتخاذ قرارات متماثلة عند استخدامها من طرف أشخاص مختلفين، في ظل ظروف متشابهة، ولتحقيق أغراض محددة، بمعنى يجب أن تتوفر البيانات والمعلومات المحاسبية على دلالات محددة، وذات استقلالية بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

### 3.6. معيار القابلية للقياس الكمي:

يعني القياس الكمي: تعيين أعداد للأشياء المرغوب قياسها، بحيث يمكن معرفة العلاقة بين الأشياء عن طريق المعرفة المسبقة للعلاقة بين الأعداد، ونظرا لتعدد المقاييس الكمية وتنوعها، وتعدد عناصر موضوع القياس، فقد اعتبرت النقود المقياس العام والموحد للتعبير عن القيمة الاقتصادية في العصر الحديث.

جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

#### 4.6. معيار الموضوعية:

**الموضوعية في القياس:** تعني عدم خضوع القياس لتقدير شخصي بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيدا عن التحيز الشخصي، فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، وذلك لإقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز.

#### 7. بدائل القياس المحاسبي:

إن المحاسبة التقليدية والتي مازالت تطبق في العديد من دول العالم، كانت تركز على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (US GAAP)، والتي من بينها مبدأ التكلفة التاريخية، والتي اعتبرت لعقود طويلة نموذجا يتميز بدرجة عالية من الموضوعية والموثوقية في عملية القياس والتقييم، إلا أن هذه الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها سابقا، وذلك بسبب أنها غير ملائمة لمواجهة الأخطار عند استخدام أدوات مالية أكثر تعقيد في ظل أسواق مالية غير مستقرة، لذلك عكفت الجهات المهتمة بالمحاسبة حاليا (كمجلس معايير المحاسبة الدولية) إلى البحث عن نماذج أخرى أكثر ملاءمة.

#### 1.7. طريقة التكلفة التاريخية:

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التكلفة التاريخية على أنها: "المبالغ المقاسة أو أسهم الرأس المال الصادر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها".

التكلفة التاريخية هي: "المبلغ الفعلي الذي ينشأ أصلا عن عملية مبادلة حرة تمت بين طرفين مستقلين، ويؤيده مستند (فاتورة) ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي".

#### 1.1.7. مزايا استخدام طريقة التكلفة التاريخية:

- التكلفة التاريخية تمثل القيمة الحقيقية وقت الحصول على الأصل؛
- تستند التكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليس افتراضية، موثوقة، أي هناك سبب ما يؤيد تلك الأحداث من وسائل إثبات؛
- تعتبر كأساس للتنبؤ بالمستقبل، فهي تعتمد على تحليل الأحداث الماضية كأساس أفضل للتنبؤ؛
- توفر دليلا قابلا للإثبات عن المعاملات، مما يعني أنها نظام جيد لاحتساب الضريبة وعدم التهرب منها؛
- توفر قياسا مناسباً للمركز المالي قصير الأجل للمشروع، مما يفيد الإدارة والدائنين ذوي الديون القصيرة الأجل.

#### 2.1.7. عيوب طريقة التكلفة التاريخية:

رغم المبررات السابقة والاتساق الفكري لطريقة التكلفة التاريخية مع الفروض والمبادئ المحاسبية، فقد أثارت الطريقة الكثير من الانتقادات، من أهمها:

- تجاهل الطريقة للتغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقد، فتصبح المعلومات المالية مثبتة بوحدات نقدية غير متجانسة القيمة على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية المسجلة؛

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

- عدم ملائمة المعلومات المسجلة على أساس التكلفة التاريخية، والملائمة تعتبر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- تعتبر التكلفة التاريخية تكلفة فارقة، وينعكس ذلك أثناء اتخاذ القرار، وهذا ما يؤكد عدم الملائمة في اتخاذ القرار؛
- يرغب المستثمر والمقرض في وضع أهمية أكبر على الملائمة (أكثر من الموثوقية)، من أجل اتخاذ قرارات سليمة؛
- تجاهل التضخم النقدي وارتفاع الأسعار، عامل من شأنه عرض القوائم المالية بشكل غير سليم؛
- مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى ومتطلبات بعض القطاعات، كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتوافقة مع السوق.

## 2.7. طريقة القيمة العادلة:

التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي للقيمة العادلة، والذي أطلق عليها مصطلح "القيمة الحقيقية"، فقد عرفها بـ "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة، وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".

يتضح من خلال التعريف السابق أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على النقاط الأساسية التالية:

- الصفقة تتم بين أطراف مستقلة عن بعضها البعض ولا تربطهم علاقة فيما بينهم؛
- أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة وغير مكرهة ودون تحت أي ضغط؛
- الأطراف المتعاقدة مطلعة على كل الحقائق والمعلومات الأساسية والهامة وذات الصلة بالصفقة؛
- الظروف التي تتم فيها الصفقة تكون طبيعية وعادية (لا يكون البائع مثلا مجبرا على البيع أو في حالة التصفية...إلخ).

## 1.2.7. مزايا القيمة العادلة:

- جاء استخدام طريقة القيمة العادلة كبديل أفضل لوجود نقائص تعاني منها طريقة التكلفة التاريخية، وبهدف تحقيق مزايا لمخرجات المعلومات المالية، وهي:
- تعكس القيمة العادلة الواقع الاقتصادي للمؤسسة، وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والربح الاقتصادي للمؤسسة؛
- إذا تم تقييم الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة، فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- يتفق تطبيق طريقة القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال؛
- يعد استخدام طريقة القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية؛
- تزود طريقة القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة؛

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جاتفي 2024م

- تساعد المعلومات المبنية على طريقة القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة؛
  - توفر هذه الطريقة رؤية أكثر دقة للوضع الفعلي للأسواق المالية، إضافة إلى أن بيانات القيمة العادلة تسمح لنا بتوفير جميع المعلومات المتكاملة في أي وقت معين.
- 2.2.7. عيوب القيمة العادلة:**

- على الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق القيمة العادلة، إلا أنها لم تخلو من العيوب، والتي نوجزها فيما يلي:
- اعتماد هذه طريقة في بعض جوانبها على عدم دقة القياس المحاسبي، وذلك بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم للأدوات المالية غير النشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة؛
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق طريقة القيمة العادلة فترة زمنية طويلة، مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالا أكبر للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد المعلومات والقوائم المالية؛
- إن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كعناصر في قائمة حسابات النتائج، أو في جدول تغير رؤوس الأموال (حقوق الملكية) دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح بابا للتلاعب في الإيرادات؛
- القيمة العادلة تتميز بزيادة التكاليف للحصول على المعلومات، وسببا في زيادة التكلفة عن المنفعة.

### 3.7. طريقة محاسبة القيم الجارية:

تعتمد هذه الطريقة على القياس وفقا للأسعار الجارية المبنية على أسعار السوق أو صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق أو تكلفة الإحلال، كما تعتمد أيضا على الرقم القياسي الخاص لأسعار، والذي يعتمد تحديد القيمة الجارية على عدة أساليب أهمها:

**1.3.7. القيمة الحالية:** وتعتبر عن قيمة المنافع الاقتصادية المنتظرة من استخدام الأصل في نشاطات المؤسسة إلى غاية الاستغناء عنه بقيمتها الحالية، أي خصم التدفقات المقدره بمعامل خصم محدد.

**2.3.7. صافي القيمة البيعية:** تعبر عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه حاليا مقابل التخلي على الأصل، أي السعر البيع مطروحا منه المصاريف الضرورية لإتمام عملية البيع.

**3.3.7. التكلفة الاستبدالية:** تعبر عن التكلفة الضرورية للاستبدال أصل بأصل آخر.

**4.7. طريقة التكلفة التاريخية المعدلة (طريقة وحدة النقد ثابت القيمة):**

وفقا لهذه الطريقة يتم تعديل وحدة القياس المستخدمة، وهي وحدة النقد بمعامل تعديل معين، وذلك في فترات التضخم، يتغير بتغير معدل التضخم، وذلك قصد تثبيت قيمتها الشرائية كخطوة لا بد منها، لإلغاء تحيز

جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

القياس الذي تتضمنه المعلومات المالية والمحاسبية المعدة حسب طريقة التكلفة التاريخية، أما الأداة المستخدمة في تعديل المعلومات فهي الأرقام القياسية للتغيرات في المستوى العام لأسعار.

**إعادة إعداد القوائم المالية:** إن المبدأ الأساسي في المعيار المحاسبي الدولي 29 هو أنه يجب إعادة تصوير القوائم المالية للمنشأة المعدة بالعملة السائدة في الاقتصاد نشط بوحدة القياس الجارية في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويجب إعادة التصريح عن أرقام المقارنة في الفترة على الفترات السابقة بذات وحدة القياس الجارية، حيث يؤدي هذا الإجراء إلى وصول إلى أرقام متجانسة القياس يعبر عنها بوحدة القوة الشرائية الموحدة، ويكون إعادة التصوير القوائم المالية بتطبيق الرقم القياسي العام للأسعار، والذي يقوم على تعديل العناصر غير النقدية وفق الأرقام القياسية للأسعار في التاريخ الذي تمت فيه العمليات المتعلقة بهذه العناصر.

**8. أسس تعديل القوائم المالية:** تتمثل أسس وشروط تطبيق هذه الطريقة فيما يلي:

**1.8. تحويل البيانات التاريخية:** المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى بيانات تاريخية مقاسة بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة، لأنها تكون أكثر ارتباطا بالواقع الحالي الذي يعيشه متخذ القرار، ولإجراء هذا التحويل أو التعديل نحتاج إلى معلومات عن الأرقام القياسية التي تغطي الفترة المعنية من تاريخ تسجيل العنصر المطلوب تعديله حتى تاريخ إعداد القوائم المالية الحالية، ويتم التعديل وفق الصيغة التالية:

**القيمة المعدلة لعنصر القوائم المالية = القيمة التاريخية × (الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية / الرقم القياسي في تاريخ تسجيل هذا العنصر لأول مرة في القوائم المالية).**

مثال: اشترت شركة الأوراس قطعة أرض في تاريخ 2022/1/1 بمبلغ 1.000.000 دج، وبافتراض أن الرقم القياسي للأسعار في 2022/1/1 هو 225، وبافتراض أن الرقم القياسي للأسعار في تاريخ إعداد القوائم المالية، أي في 2022/12/31 هو 238، إذن: القيمة المعدلة للأرض هي = (1.000.000 دج × 238 / 225) = 1.057.778 دج بدل من 1.000.000 دج.

**2.8. التعديل الدوري والتعديل غير الدوري:**

**1.2.8. التعديل غير الدوري:** يقوم على فكرة إعادة تعديل القوائم المالية في تواريخ غير منتظمة، ويكون ذلك عادة عندما تزداد الفجوة بين القوة الشرائية التاريخية والقوة الشرائية الحالية، ويمكن قبول هذا الأسلوب إذا كانت المعدلات السنوية للتضخم النقدي طفيفة إلى حد يمكن الإكتفاء بحساب أثر التضخم مرة واحدة كل عدة سنوات.

**2.2.8. التعديل المستمر:** يعاد تعديل القوائم المالية بوحدة قياس نقدي ذات قوة شرائية عامة في نهاية كل دورة مالية، ووفقا لهذا الأسلوب تتم عملية التعديل وفق هذه الطريقة:

**القيمة المعدلة لعنصر القوائم المالية = قيمة هذا العنصر المعدل في ن-1 × (الرقم القياسي الحالي / الرقم القياسي في ن-1).**

كما أن عملية التعديل يجب أن تكون شاملة وتغطي كافة العناصر للقوائم المالية، لأن التعديل الجزئي قد يكون مضللا.

جامعة العربي بن مهدي-أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	المقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صراوي مراد
السنة الجامعية: 2024/2023م	السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

## 9. الأرقام القياسية:

أشار المعيار المحاسبي الدولي 29 إلى أن تعديل البيانات المالية في فترات التضخم يجب أن يتم باستخدام معاملات تعديل تعرف بالأرقام القياسية، والتي تشكل نسب تمثل علاقات معينة بين مجموعة من الأسعار والكميات، ويمكن التعرف على الأنواع التالية:

**1.9. الرقم القياسي للأسبيرز:** ركز لاسبيرز في معادلته عن كيفية حساب الرقم القياسي على استخدام السعر في سنة المقارنة في البسط مرجحا بالكميات في سنة الأساس، والسعر في سنة الأساس في مقام المعادلة مرجحا بالكميات في سنة الأساس كما يلي:

الرقم القياسي للأسبيرز =  $\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في سنة الأساس)} // \text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في سنة الأساس)}$ .

**2.9. الرقم القياسي لباشي:** ركز باشي في معادلته عن كيفية حساب الرقم القياسي على استخدام السعر في سنة المقارنة في البسط مرجحا بالكميات في سنة المقارنة، والسعر في سنة الأساس في مقام المعادلة مرجحا بالكميات في سنة المقارنة، كما يلي:

الرقم القياسي لباشي =  $\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{الكمية في سنة المقارنة)} // \text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{الكمية في سنة المقارنة)}$ .

**3.9. الرقم القياسي المرجح:** يتم حساب الرقم القياسي بموجب هذه الطريقة باستخدام السعر في سنة المقارنة مرجحا بكمية معيارية في بسط المعادلة، والسعر في سنة الأساس مرجحا بذات الكمية المعيارية المرجح بها السعر في بسط المعادلة، وبذلك تكون المعادلة على النحو التالي:

الرقم القياسي المرجح =  $\text{مج (السعر في سنة المقارنة} \times \text{معدل كمي معياري)} // \text{مج (السعر في سنة الأساس} \times \text{معدل كمي معياري)}$ .

**4.9. الرقم القياسي لفيشر:** يتم حساب الرقم القياسي بموجب هذه الطريقة باستخدام الجذر التربيعي لحاصل ضرب الرقم القياسي لباشي في الرقم القياسي الثابت المرجح، وبذلك تكون المعادلة على النحو التالي:

الرقم القياسي لفيشر =  $\sqrt{\text{الرقم القياسي لباشي} \times \text{الرقم القياسي المرجح}}$ .

عن أستاذ المقياس:

الدكتور صراوي مراد